14 أكتوبر
14 OCTOBER
www.14october.com
Email: 14october@14october.com
الأربعاء 28 سبتمبر 2011م - العدد - 15277

منجزات الثورة ترقى إلى مستوى المعجزات.. ومسيرة صاعدة إلى ذرى الطموحات

علي عبدالله صالح

www.14october.com

في إطار سعيه إلى تحسين صحة المرأة وتنظيم الأسرة

مشروع صحي أردني يصل إلى (1.4) مليون امرأة

عمان/ متابعات :

ذكرت مديرة الإعلام والاتصال في مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة بالأردن نسرين التل خلال لقاء إعلامي أن المشروع استطاع بالتعاون مع أطباء القطاع الخاص الكشف عن وجود 170 امرأة معنفة أبلغ عن 28 حالة منها إدارة حماية الأسرة.

وقالت إن ازدياد عدد السكان ينعكس سلبا على مسار التنمية المستدامة ويؤثر على الاقتصاد والتعليم والصحة خاصة في ضوء الأرقام المتحدثة عن أن 37٪ من سكان الأردن هم دون سن الخامسة عشرة ما يؤكد حتمية أن عدد الأطفال المرتفع يعني استمرار زيادة عدد السكان وأعداد القوى العاملة في المستقبل، إضافة إلى حقيقة أن 78٪ من الطلبة يدرسون في المدارس الحكومية وفي ظل ثبات معدل الإنجاب الكلي الحالي سيرتفع عدد الطلاب من 1.4 مليون طالب إلى 2.7 مليون طالب بحلول عام 2040م.

وأشارت التل إلى أن المشروع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصل عبر برنامج التوعية الميدانية من خلال المرشدات الميدانيات إلى 1.4 مليون امرأة في سن 15 - 60 عاما في إطار سعيه إلى تحسين صحة المرأة وتنظيم الأسرة وقد رفعت الزيارة الميدانية آلية استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إلى 114.840 امرأة. مؤكدة أن السنوات الأخيرة شهدت ثباتا في معدل الإنجاب وهو حوالي 3.8. ولفتت إلى أن المشروع يستخدم منهجية زيادة الطلب على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

ومن خلال المسح الميداني لمساعدة النساء المعنفات الذي نفذه مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة بالأردن تبين بعد زيارة 46 ألف سيدة أن 28723 امرأة تعرضن للعنف النفسي فيما تعرضت 8133 للعنف الجسدي.

وفق تقرير لشركة (جونز لانغ لاسال) العالمية

النمو السكاني في الشرق الأوسط يزيد ضعفين على المتوسط العالمي

(7) دول عربية بحاجة إلى (3.5) ملايين وحدة سكنية منخفضة الكلفة

أصدرت شركة (جونز لانغ لاسال) العالمية المتخصصة في قطاع الاستشارات والاستثمارات العقارية الأسبوع الماضي تقريراً خاصاً بعنوان " إلام ترجع أهمية الإسكان ميسور التكلفة؟" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) من خلال التركيز على 7 أسواق رئيسية .

14 أكتوبر / متابعات:

وأكد التقرير انه في الوقت الذي يزداد فيه اهتمام الحكومات في شتى أنحاء المنطقة بتوفير منازل جديدة فان الطلب يتجاوز المعروض بكثير حيث تواجه المنطقة نمواً سكانياً يزيد بنحو ضعفين على المتوسط العالمي ومع هذا النمو السكاني السريع المتجدد يقدر التقرير انه لا يزال هناك نقص حاد في أكثر من 3.5 ملايين مسكن ميسور الكلفة على نطاق الأسواق الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وأن هذا الطلب سيستمر في الزيادة متجاوزاً مقدار المعروض على مدار الأعوام الخمسة المقبلة على الأقل ويتباين نطاق هذا النقص بين أكثر من 1.5 مليون وحدة في أكثر الأسواق ازدحاماً بالسكان (مصر) في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى 15000 وحدة فقط في سلطنة عمان.

ويعلق المؤلف المشترك في التقرير ورئيس فريق الخبراء المتخصص في الإسكان ميسور الكلفة في شركة جونزلانغ لاسال (ديباك جين) انه بينما يتحول التركيز بعيداً عن المجتمعات العمرانية الفاخرة تقدر شركة جونز لانغ لاسال إن توفير مستويات كافية من الإسكان ميسور الكلفة ربما يمثل الفرصة الوحيدة أمام مجال العقارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الحالي فهناك نقص ملحوظ حالياً في الإسكان ميسور الكلفة تشهده جميع الأسواق الرئيسية في شتى أنحاء المنطقة ومن المتوقع أن يتزايد هذا النقص بينما تعمل الحكومات على الاستجابة للحاجة إلى توفير مستويات كافية من الإسكان ميسور الكلفة من اجل التعامل مع إحدى القضايا الاجتماعية الرئيسية التي تواجه السكان في تلك المنطقة. من المتوقع أن يتزايد هذا النقص على مدار السنوات القليلة المقبلة حيث عجز المعروض من الإسكان ميسور الكلفة عن مواكبة الطلب المتزايد.

ومن خلال تلخيص الطلب في كل سوق من الأسواق السبعة الرئيسية يلقي التقرير الضوء على النقاط التالية:

مصر حيث تعاني حالياً أعلى نسبة نقص في الإسكان ميسور الكلفة في المنطقة وقد أدركت الحكومة هذه المشكلة وحددت التزاماً شرطياً بإنشاء مليون وحدة سكنية جديدة ميسورة التكلفة في 32 مدينة.

العراق : لقد أدى كل من الصراع المستمر لمدة ثلاثين عاماً ونقص الاستثمار إلى حدوث نقص رهيب في الإسكان في كل أنحاء الدولة ولقد تم تفويض هيئة الاستثمار الوطني مؤخراً بإنشاء مليون وحدة إسكان اقتصادية إلى جانب 430.000 وحدة سكنية من المتوقع استكمالها بحلول نهاية الربع الأول من عام 2012.

المغرب تتميز بان لديها أكثر الأسواق اكتمالاً للإسكان ميسور الكلفة في المنطقة. وعلى الرغم من طرح مجموعة كبيرة من المبادرات الحكومية (بما في ذلك الخصومات الضريبية لشركات التطوير الخاصة) يظل هناك نقص تم تقديره بـ 600.000 منزل ميسور الكلفة.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية تعاني المملكة من نقص تم تقديره بـ 400.000 منزل ميسور التكلفة ولقد أدركت الحكومة الحاجة إلى توفير المزيد من المساكن كجزء من باقة الحوافز الاجتماعية والمالية الاشمل التي تبلغ 133 مليار دولار أمريكي.

وفي البحرين : باقة الحوافز المقدمة مؤخراً من مجلس التعاون الخليجي (GCC) بقيمة 10 مليارات دولار امريكي تشمل الإسكان ميسور الكلفة حيث تم تقدير إنشاء 400.000 مسكن إضافي.

وعن الإمارات قال التقرير: لقد أدركت الحكومة الحاجة إلى إنشاء المزيد من المساكن ميسورة الكلفة نظراً للنقص الذي تم تقديره بنحو 20.000 منزل جديد معظمها في ابوظبي حيث أدى نقص الإسكان ميسور الكلفة إلى ارتفاع مستويات أماكن الإقامة المشتركة.

وفي عمان تعاني السلطنة نقصاً تم تقديره بنحو 15000 منزل وسيشكل توفير الإسكان ميسور الكلفة جزءاً من احد البرامج الحكومية يتبعه استكمال عدد من مشروعات البنية التحتية الرئيسية.

على الرغم من عدم وجود تعريف واحد للمقصود بالإسكان ميسور الكلفة مع وجود عدد من التفسيرات المختلفة في مختلف أسواق المنطقة فانه بوجه عام يدمج بين شكلين : الأول هو الإسكان الاجتماعي لمن ليست لديهم القدرة على دفع أسعار السوق والثاني هو الإسكان منخفض الكلفة لمحدودي الدخل ممن ليست لديهم ايضاً القدرة على دفع أسعار السوق أو الإيجارات.

وبوجه عام عجز مجال العقارات عن توفير مساكن ميسورة الكلفة تكفي للوفاء بالطلب اللازم ومن خلال إبراز المشكلات التي تعرقل زيادة العرض يلقي التقرير الضوء على ستة عوامل أساسية:

ارتفاع قيمة الأراضي مما قلل إمكانية شراء الأراضي بكلفة ميسورة.

ارتفاع التكاليف الرأسمالية اللازمة لتطوير البنية التحتية ذات الصلة مثل الكهرباء والصرف.

تكاليف توفير وسائل النقل العام المناسبة متعددة الأشكال من اجل تسهيل الوصول إلى الأماكن البعيدة.

انخفاض العوائد المالية مقارنة بالقطاعات السكنية الأخرى.

الوصول المحدود للتمويل المناسب للعائلات منخفضة الدخل نظراً لعدم نضوج أسواق الرهن العقاري بوجه عام.

انخفاض القبول لتقنيات أنظمة البناء بين مطوري المنشآت الذين سيعملون على تحقيق وفرات حجم مناسبة مما سيعمل على تحقيق هوامش ربح أفضل.

وفي ما يتعلق بهذا التقرير صرح ديباك جين رئيس الاستشارات الإستراتيجية للشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائلاً " نظراً لتزايد الطلب على الإسكان ميسور الكلفة في شتى أنحاء المنطقة برزت حاجة ملحة لإعادة التفكير بشكل جذري في سياسات الإسكان وبرامج التنمية الوطنية وعلى الرغم من أن الحكومات في جميع أنحاء المنطقة بدأت في تخصيص موارد مالية كبيرة للتعامل مع النقص في الإسكان ميسور الكلفة فان التحدي يمتد ليصبح ابعد من كونه مشكلة تتعلق بالاستثمار إذ نعتقد انه يجب على الحكومات المشاركة بشكل اكبر لتجنب التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة التي يتسبب فيها المنهج التدريجي الحالي حيث تقع معظم أماكن الإسكان ميسور الكلفة في أماكن بعيدة يصعب الوصول إليها. إضافة إلى هذا يتطلب نطاق الطلب شكلاً أكثر شمولاً وإستراتيجية من الإدارة لتعزيز الطلب وضمان بناء النوع الصحيح من المنشآت في الأماكن المناسبة التي يسهل على الأشخاص تدبير تكاليفها.

يعد أحد أهم المشكلات السكانية في اليمن

تشتت التجمعات السكانية يؤدي إلى إعاقة تنفيذ خطط وبرامج التنمية بشكل متوازن

تعد مشكلة توزيع السكان إحدى أهم مشكلات السكانية التي تعاني منها الجمهورية اليمنية، حيث تتميز اليمن بامتداد جغرافي يتنوع بين الصحارى والهضبات والجبال التي كان لها الأثر المباشر في تشكيل خريطة التوزيع السكاني للجمهورية، حيث تتصف بعض الأقسام التضاريسية ببعض الميزات الطبيعية والبشرية تجعلها مناطق جذب سكاني، بينما تتصف مناطق أخرى بظروف جغرافية تجعلها مناطق طرد سكاني، لذا تقل فيها كثافة السكان.

إعداد/ بشير الحزمي

أشكال التوزيع السكاني في اليمن

مما لا شك فيه أن المظهر التضاريسي والتنوع المناخي لليمن قد أثر في توزيع السكان بين محافظات الجمهورية، كما أثر في مناطق تواجدهم وتركزهم وتشتتهم ما بين مدن كبيرة وصغيرة وقرى كثيرة متناثرة في مختلف أرجاء اليمن، ويمكن إيجاز الصورة العامة لتوزيع السكان في اليمن على النحو التالي :

تركز السكان بشكل واضح في سلسلة المرتفعات غرب اليمن، حيث ساعدت التربة الخصبة واعتدال الحرارة وسقوط الأمطار الغزيرة على تركز السكان فيها بالرغم من وعورة السطح.

تنتشر تجمعات سكانية على امتداد المناطق الساحلية الغربية والجنوبية، حيث توجد مراكز صيد الأسماك والموانئ التجارية المهمة.

تشكل الأودية المتجهة شرقاً وغرباً وجنوباً مناطق أخرى للتركز السكاني، حيث يمارس السكان حرفة الزراعة والرعي.

تمثل المناطق الصحراوية الشرقية التي يسود فيها المناخ الصحراوي الجاف، أقل مناطق اليمن في معدلات الكثافة السكانية.

يندر السكان في معظم الجزر اليمنية باستثناء جزيرتي سقطرى وكمران.

وقد لعبت العوامل البشرية دوراً مهماً في إعادة توزيع السكان وذلك من خلال بروز الظاهرة المدنية خلال الربع الأخير من القرن العشرين متمثلة في المدن الإدارية والاقتصادية ومنها أمانة العاصمة وعواصم المحافظات، حيث زادت الهجرة الداخلية إليها بشكل كبير ما أدى إلى تضاعف عدد سكان بعضها خلال أقل من عشر سنوات، وكذا ربط محافظات الجمهورية بشبكة من الطرق المعبدة ساعد على تركز السكان حول هذه الطرق ومنها أكبر تجمع سكاني حول الطريق الممتد من صعدة شمالاً إلى عدن جنوباً حيث تتركز عليه أكبر وأهم المدن اليمنية، بالإضافة إلى أن الهجرة الخارجية ساعدت على إعادة توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تفضل الأسر الريفية المهاجرة خارج اليمن الاستقرار في المدن إذا ما عادت إلى الوطن، وقد برز ذلك بشكل واضح بعد عودة حوالي ثلاثة أرباع مليون مهاجر بعد حرب الخليج الثانية، حيث استقرت أغلب الأسر العائدة في المدن الرئيسية وإضافة إلى تلك العوامل ينبغي ألا نغفل عن عوامل أخرى طبيعية أبرزها شدة الانحدار، ووعورة السطح، واتساع المناطق الصحراوية التي أثرت بشكل متوازن على امتداد أراضي الجمهورية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال التباين في مشاريع التنمية بين المدن والأرياف.

ويعد توزيع السكان من العناصر المهمة في الدراسة التنموية من منظور سكاني لعلاقته ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أبرزت نتائج تعداد 2004م بعض أشكال توزيع السكان، ومنها التوزيع حسب التقسيم الإداري والمناطق الجغرافية.

التوزيع السكاني وفق الأقسام الطبيعية

يرتبط التوزيع حسب الأقسام الطبيعية بتوزيع السكان حسب تضاريس الجمهورية، ويتمثل ذلك بتوزيع السكان على المناطق الجبلية والسهول الساحلية والهضاب الشرقية ثم الصحارى الشرقية والجزر اليمنية في كل من البحر الأحمر والبحر العربي، ولهذا التقسيم صلة مباشرة بنشاطات السكان الاقتصادية والموارد الطبيعية إضافة إلى الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تختلف من بيئة جغرافية إلى أخرى.

التوزيع السكاني وفق التقسيم الإداري

إذا كان التباين في توزيع السكان واضحاً على مستوى المناطق الطبيعية، فإنه يشهد تبايناً واضحاً أيضاً على المستوى الإداري والإحصائي المتمثل بالمحافظات والمديريات والعزل والقرى والمحلات في الأرياف وكذا الأحياء والحارات في المدن، حيث تمثل المديرية وحدة إدارية تابعة مباشرة للمحافظة وتوجد بها مكاتب الإدارات الأمنية والقضائية والتعليمية والصحية وغيرها، ويأخذ كل قسم مما سبق توزيعاً معيناً للسكان، حيث يتوزع سكان اليمن على (21) محافظة، تشمل (333) مديرية، يتفرع عنها (2200) عزلة وحي، وتشمل (36.986) قرية و(91.489) محلة وحارة.

التوزيع السكاني الحضري والريفي

ثمة مصطلحات متداولة في الدراسات الحضرية تتطلب تحديدها لتسهيل التعامل مع الموضوع ويقصد بها سكان المدن، أما الحضرية فتتفق مع ظاهرة الحضرية ككل في حجمها، ومدى انتشارها وامتدادها المكاني، ونوعية الحياة الحضرية ومستوياتها ومشكلاتها، لكن مصطلح التحضر يطلق على عملية التوسع الحضري، وترتبط الحضرية والتحضر ارتباطاً وثيقاً، فخريطة الحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه.

تعاني معظم مناطق الريف في الدول المتقدمة من تفريط سكاني، بينما تعاني الدول النامية من الإفراط السكاني، والسبب في الحالة الأولى هو تركز المناشط الاقتصادية في المدن الكبيرة والسبب في الحالة الثانية هو محدودية الأراضي الزراعية وسرعة النمو السكاني وتركز الخدمات والسلع في المدن بصورة واضحة أكثر من الريف، وقد شهد القرن العشرون تحضراً سريعاً، وحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنه مع حلول سنة 2025م سوف يكون (60٪) من سكان العالم سكان حضر، ويؤدي تزايد التحضر إلى تزايد الطلب على الحيز الحضري لإنشاء محلات العمران والطرق والتسهيلات الخدمية والسياحية والترويجية، ويؤثر أي تطور حضري بصورة سلبية في بيئة المدينة من تلوث وتغير مناخي وتغير في مستوى الماء الأرضي ورفع مستوى الأرض خاصة في الأجزاء القديمة من المدينة.

يشكل توزيع السكان إلى ريف وحضر أحد أهم جوانب الدراسات السكانية، لما لذلك من علاقة مباشرة بوضع التصورات لمتطلبات المحافظات حسب مكوناتها الريفية والحضرية، ولقد شهدت محافظات الجمهورية اليمنية تحولات مهمة في نسب سكان الريف والحضر بين تعدادي 1994 – 2004م، تمثل بنمو سكان الحضر مقابل سكان الريف، حيث أشارت نتائج تعداد 1994م، إلى أن نسبة سكان الحضر كانت حوالي (23.5٪) بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل عام 2004م إلى حوالي (28.64٪)، إن تلك المؤشرات قد تشهد تحولاً ملحوظاً خلال السنوات القادمة لعدة أسباب منها :

النمو السكاني لبعض التجمعات السكانية الريفية مما قد يحولها إلى مراكز حضرية حسب المقاييس الإحصائية المعتمدة من الجهاز المركزي للإحصاء، حيث يعرف الجهاز المركزي للإحصاء المدينة من وجهة نظر إحصائية بأنها تشمل مراكز المحافظات ومراكز المديريات إضافة إلى كل تجمع سكاني يصل إلى (5000) نسمة.

الهجرة الداخلية المستمرة من الريف في اتجاه الحضر، والتي تؤدي إلى ارتفاع مستمر في نسبة سكان الحضر مقابل سكان الريف.

برامج التنمية الموجهة من الدولة إلى بعض المدن الثانوية والمراكز العمرانية الصغيرة في الأرياف مثل مراكز المديريات بهدف كبح تيارات الهجرة الداخلية.

قيام الحكومة بتغيير خريطة التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات، وقد برز ذلك في السنوات الأخيرة من خلال صدور قرارات جمهورية بإنشاء محافظات عمران والضالع وريمة التي تأتي في سياق تنمية المناطق الريفية بما يساعد على احتفاظها بسكانها، حيث تضع الدولة خططاً تنموية خاصة بالمحافظات الناشئة، تساعد على توفير فرص عمل جديدة لسكان تلك المحافظات واستغلال إمكانياتها الطبيعية والبشرية بشكل أفضل يهدف إلى معالجة مشكلة الهجرة الداخلية وخاصة المتجهة إلى المدن الكبيرة.

بروز مشكلة نقص المياه في أغلب المدن اليمنية الكبيرة وهذا بدوره سيؤثر إلى حد كبير في حجم الهجرة الداخلية إلى تلك المدن.

الكثافة السكانية

تعد الكثافة السكانية إحدى أهم المؤشرات التي تبرز العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها، ومن ثم توقع القدرة الاستيعابية لأعداد إضافية من السكان في المساحة الجغرافية المحددة، ويسعى كثير من المختصين إلى معرفة أبعاد تلك العلاقة من خلال مقاييس مختلفة للكثافة السكانية تتصل بالأهداف التي تسعى تلك الدراسات إلى تحقيقها، ومن أبرز أنواع الكثافة السكانية الكثافة العامة والكثافة الفيزيولوجية ودرجة التزاحم السكاني، وتشكل مؤشرات النمو السكاني السنوي أحد أهم العوامل التي تؤثر في مؤشرات الكثافة السكانية بأنواعها المختلفة.

الهجرة وأثرها في نمو السكان

الهجرة هي إحدى حقائق الحياة البشرية وتمثل جانباً من جوانب السلوك البشري منذ نشأة الإنسان فهي ظاهرة سكانية لها دلالاتها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية المختلفة.

وتعد الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية من أهم المؤشرات السكانية المؤثرة في نمو السكان وتوزيعه وتركيبه، حيث يمثل المهاجرون عنصراً مضافاً إلى الموطن المهاجر إليه ما يؤدي إلى التأثير في مختلف الخصائص السكانية للمنطقة المهاجر إليها وما ينتج عن ذلك من مؤثرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما يترتب على ذلك مؤثرات أخرى في الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المهاجر منها.

لقد استغرق كثير من الباحثين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الهجرة اليمنية في التأكيد إن ظاهرة الهجرة اليمنية تمثل ظاهرة قديمة عرفها اليمنيون منذ القدم، وأكد الباحثون أن الهجرة اليمنية ظاهرة اجتماعية اقتصادية وسياسية وفكرية ودينية.

وتعد الهجرة اليمنية بنوعيها الدولية والداخلية من العوامل المهمة التي ساعدت على إعادة توزيع السكان وانتشارهم سواء على المستوى الدولي من خلال الهجرات القديمة والحديثة، حيث تتواجد الجاليات اليمنية في مختلف قارات العالم، أم على المستوى المحلي من خلال الهجرة الداخلية التي لعبت دوراً مهماً في تشكيل الخريطة السكانية الحالية لليمن.